

## نموذج رياضى لتقدير اشتراكات نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر فى ظل معدل العائد على الاستثمار و التضخم

دكتور/عيد احمد ابوبكر

### الملخص

تتمثل أساليب تمويل نظم التأمينات الاجتماعية فى أسلوبين رئيسيين هما أسلوب الموازنة pay as you go system وأسلوب التمويل الكامل full fund ويرجع الفرق بين الأسلوبين إلى حجم ودور الاحتياطات التي يتم تكوينها ، ففي الأسلوب الأول يكون الغرض الأساسي للاحتياطات مواجهة التقلبات العكسية فى معدلات الأخطار التي يتم التعامل معها ، أما فى الأسلوب الثانى فتتكون احتياطات اكتوارية ضخمة بهدف استثمارها بمعدل فائدة مناسبة والحصول على ريع استثمار يساهم إلى جانب الاشتراكات فى تمويل المزايا التأمينية.

إن نظام التأمينات الاجتماعية المصرى يتبع فى تمويله أسلوب التمويل الكامل ، والذي فيه يتحقق التوازن المالى بين الإيرادات والمصروفات من خلال اشتراكات يتم تحديدها بما يكفى لتمويل المزايا التأمينية المقررة للمؤمن عليهم منذ بدء سريان النظام وحتى بلوغهم سن المعاش. وعلى العكس فإن أسلوب الموازنة يتحدد فيه التوازن المالى بين الإيرادات والنفقات الفعلية سنوياً أو قد تمتد فترة التوازن إلى عدة سنوات ، وهو ما يعرف بأسلوب الموازنة على فترات (التوازن المرحلي).

فى مصر تقوم الخزانة العامة للدولة بالمساهمة فى نظام التأمينات الاجتماعية بنحو 70% من جملة المعاشات المنصرفة سنوياً بالإضافة إلى حصتها فى موارد النشاط الجارى للمؤمن عليهم كصاحب عمل ، ويقوم نظام التأمينات الاجتماعية بإقراض الفائض لديه إلى بنك الاستثمار القومى بعائد بلغ 10% سنوياً فى الوقت الراهن ، ويقوم بنك الاستثمار القومى بإقراض هذه الأموال مرة أخرى إلى الخزانة العامة لتمويل الاستثمارات العامة بمعدل 12% سنوياً والهيئات الاقتصادية بمعدل 13% سنوياً.

وبالتالى فإن أثر نظام التأمينات الاجتماعية القائم حالياً يؤدي إلى زيادة الأعباء على الموازنة العامة للدولة بقيمة الاعتمادات السنوية التي يتم إدراجها بموازنات صندوقى التأمين الاجتماعى لمقابلة مساهمة الدولة فى المعاشات ، بالإضافة إلى الفوائد والأقساط التي تستحق سنوياً لبنك الاستثمار القومى ، هذا فضلاً عن الاعتمادات التي تخصص بالباب الأول الأجور لمقابلة حصة الدولة من المعاشات كصاحب عمل.

هذا وقد تناولت الدورة العربية السابعة للتأمينات الاجتماعية التي عقدت في تونس في مايو 1985 موضوع تمويل نظم التأمينات الاجتماعية في العالم العربي والطرق المختلفة للتمويل ، وكان من أهم توصياتها أن تأخذ الدول العربية بأسلوب التمويل الكامل حتى يتحمل كل جيل من هذه الأجيال المتعاقبة الأعباء التي تخصه ، وحتى لا يؤدي الأمر في نهايته إلى فشل هذه النظم وتحمل الخزنة العامة لهذه الدول بأعباء مالية لا يمكن تحملها ، كما ركزت هذه الدورة على ضرورة تسمية احتياطات التأمينات الاجتماعية بالمخصصات الرياضية ، حتى يفهم واضحاً أنها تمثل التزاماً على النظام وحقوقاً للمؤمن عليهم والمستفيدين منها. كما أشارت إلى ضرورة التأكيد دائماً عن مدى كفاية الاشتراكات والتركيز على الاستثمار الحقيقي لهذه المخصصات الرياضية باعتبارها حقوقاً تمس مصالح الملايين من المواطنين.

وأيضاً قد تناول مؤتمر مشاكل نظام التأمين الاجتماعي المصري الذي عقدته جامعة القاهرة في مارس 1996 موضوع تمويل نظم التأمينات الاجتماعية ، ودور نظم التأمينات الاجتماعية في ظل التحول الاقتصادي ، وأثر التضخم الاقتصادي على قيمة المعاشات واحتياطات نظام التأمين الاجتماعي ، والاستثمار المباشر لأموال التأمينات الاجتماعية، وكان من أهم توصياته ، تطوير السياسة الاستثمارية لأموال التأمينات الاجتماعية على أساس علمي بهدف المحافظة على القيمة الحقيقية لتلك الأموال وتحقيق أفضل عائد يسهم في تدعيم نظام التأمينات الاجتماعية وبما يؤدي إلى تخفيف العبء المالي عن الخزنة العامة للدولة.

تتقسم نظم التأمينات الاجتماعية وفقاً للأساس المستخدم في تحديد الاشتراكات والمزايا إلى قسمين أساسيين هما:-

- 1- نظم الاشتراكات المحددة. وفيها يتم تقدير المزايا التأمينية وفقاً لاشتراكات يتم تحديدها وتحصيلها مسبقاً خلال مدة خدمة المؤمن عليهم ، بحيث تستخدم هذه الاشتراكات وعوائد استثمارها في سداد قيمة المزايا المستحقة.
- 2- نظم المزايا المحددة. وفيها يتم تحديد ماهية المزايا التأمينية المطلوب تقديمها للمؤمن عليهم ومن ثم يتم تقدير الاشتراكات التي تلائم تمويل تلك المزايا.

ونجد أن نظام التأمينات الاجتماعية في مصر يتبع النوع الأول (نظم الاشتراكات المحددة) حيث يتم تقدير المزايا التأمينية فيها وفقاً لاشتراكات يتم تحديدها وتحصيلها مسبقاً. وإذا كان تحديد الاشتراكات وكذلك تحديد المزايا يكون بصفة مسبقة، لذا فإنه يجب تحديد نسبة الاشتراكات الصحيحة التي تلائم المستوى المطلوب من المزايا، وأن معدل الاشتراك الشهري في نظام التأمينات الاجتماعية

المصري كنسبة من الأجور والمرتبات يصل إلى 31% للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة ، 34% للعاملين بقطاع الأعمال العام ، 36% للعاملين بالقطاع الخاص ، وهذا ما يتضح من الجدول التالي :

### جدول رقم (1)

معدل الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية المصري كنسبة من الأجور والمرتبات  
%

العاملين بالقطاع الخاص			العاملين بالقطاع العام وقطاع الأعمال			العاملين بالجهاز الإداري للدولة			نسبة الاشتراك	نوع التأمين
حصة الخزانة العامة	حصة صاحب العمل	حصة العامل	حصة الخزانة العامة	حصة صاحب العمل	حصة العامل	حصة الخزانة العامة	حصة صاحب العمل	حصة العامل		
1	15	10	1	15	10	1	15	10	تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء	
-	3	-	-	2	-	-	1	-	تأمين إصابة العمل	
-	4	1	-	3	1	-	3	1	تأمين المرض	
-	2	-	-	2	-	-	-	-	تأمين البطالة	
1	24	11	1	22	11	1	19	11	الإجمالي	
36			34			31				

المصدر: تقرير إنجازات ونتائج أعمال وزارة التأمينات، القاهرة ، عدد 2004/2003 ، ص ص 70-72.

من الجدول السابق يتضح أن معدل الاشتراك الشهري في نظام التأمينات الاجتماعية المصري بصفة عامة وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بصفة خاصة - حيث يمثل معدل اشتراكه 26% من الأجور والمرتبات - مرتفع نسبياً بالمقارنة بدول العالم الأخرى ، وبالرغم من هذا الارتفاع النسبي لمعدلات الاشتراك الشهرية إلا أن المزايا الممنوحة للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم تتدهور قيمتها باستمرار بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ، وذلك على الرغم من قيام الدولة بصرف زيادة سنوية للمعاشات اعتباراً من 1/6/1987 لمواجهة خطر التضخم.

يهدف هذا البحث إلى استخدام نموذج رياضي مبسط لحساب معدل اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ، هذا النموذج يأخذ في اعتباره مجموعة من العوامل تتمثل في معدل المعاش المقرر قانوناً وسن المؤمن عليه عند الاشتراك في النظام والسن المعاشي (السن التقاعدي) ، ومتوسط فترة استحقاق المعاش ، بالإضافة إلى معدل العائد على الاستثمارات ومعدل التضخم ، وهذا النموذج يظهر بوضوح أثر كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل التضخم على معدل اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء.